الأمم المتحدة

A/67/696

الجمعية العامة

Distr.: General
16 January 2013
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين

بناء مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا

تقرير الأمين العام

موجز

في القرار ٦٦/٢٤٠ باء، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في الجزء الأول من دورتها السابعة والستين المستأنفة تقريرا يوفر معلومات مفصلة عن نقاط اتخاذ القرار الأساسية في ما يتعلق بالتصميم النظري لمشروع بناء مرفق جديد لفرع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في أروشا وخطة المشروع وتكلفته الإجمالية المقدرة ومعلومات عما يُبذل من جهود لتقليص مدة المشروع عن المدة المقدرة بخمس سنوات.

ويقدم هذا التقرير المعلومات المطلوبة، إلى جانب معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في المشروع. ومنذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/66/754)، تم إحراز تقدم كبير: فقد حُدّد الموقع المناسب للبناء، وأتم فريق المشروع إعداد التصميم النظري، وتم حساب التكلفة التقديرية المفصلة. وقُلّص الجدول الزمني للمشروع برمّته من خمس سنوات وثلاثة أشهر إلى أربع سنوات.

010213 290113 13-20749 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – بدأت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين الاضطلاع بولايتها في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ مع افتتاح فرعها في أروشا، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). ويواصل فرع أروشا، الذي دخل طور التشغيل الكامل منذ يومه الأول، تأدية بعض المهام الأساسية الموروثة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وسيبدأ فرع لاهاي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ الاضطلاع، بشكل مواز، بالمهام الموروثة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٢ – وتتألف الولاية المنوطة بالآلية مما يلي: (أ) القيام بالأنشطة ذات الطابع المستمر، بما في ذلك حماية الشهود، والإشراف على تنفيذ الأحكام، وإدارة المحفوظات، وتعقّب الهاربين، ومساعدة سلطات الادعاء الوطنية؛ (ب) والقيام بالأنشطة المخصّصة التي تتألف بشكل رئيسي من أنشطة إجراء المحاكمات ومباشرة إجراءات الاستئناف، وغير ذلك من الأنشطة القضائية المندرجة ضمن اختصاص الآلية والأنشطة التحضيرية.

٣ – وقد أفضت التدابير الاستراتيجية التي اتخذها الآلية إلى بدء عمليات الآلية في الموعد المقرر، دون حدوث أي انقطاع في توفير الخدمات الحرجة بسبب نقل المهام. والأهم من ذلك هو أن تلك التدابير قد مكّنت الآلية كذلك من تأدية مهامها كمؤسسة صغيرة وكفؤة، كما هو متوخى في القرار المنشئ.

٤ – وقد استفادت الآلية خلال عاميها الأولين من وفورات الحجم وغيرها من عوامل تحقيق الكفاءة نتيجة لوجودها بشكل مواز مع المحكمتين خلال مرحلة تقليص حجميهما ولتشاركها معهما في المواقع. وعلى وجه الخصوص، تعتمد الآلية على المحكمتين في توفير خدمات الدعم الإداري، كخدمات الأمن والمشتريات والميزانية والشؤون المالية والموارد البشرية والخدمات العامة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٥ – ويتشارك فرع أروشا حاليا في الموقع مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مجمّع مركز المؤتمرات الدولي في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة. وفي حين لبّى مركز المؤتمرات متطلبات أنشطة المحكمة بصورة وافية، فإنه لم يعد ملبيا للمتطلبات البرنامجية والوظيفية المحددة التي تتطلبها الآلية، فهذه مؤسسة أصغر حجما من المحكمة بكثير. والمركز، نظرا لبعض خصائصه الإنشائية، لا يستوفي بصورة فعّالة المعايير الدنيا المتعارف عليها دوليا في مجال المحفوظات ولا يلبي متطلبات التعامل مع المخاطر الأمنية التي تشتدّ مع التقليص التدريجي لوجود الأمم المتحدة في المجمّع، وهذا وضع لا يمكن تغييره.

٦ - وقد خصصت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٠/٦٦ ألف مبلغا أوليا قدره ٣ ملايين دولار لجملة أعمال تشييد المرفق الجديد المقترح لفرع الآلية في أروشا. وعملا بذلك القرار، قدم الأمين العام تقريرا عن المشروع (A/66/754) إلى الجمعية في دورتها السادسة والستين المستأنفة. وفي القرار ٢٤٠/٦٦ باء، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في الجزء الأول من دورتها السابعة والستين المستأنفة تقريرا يوفر معلومات مفصلة عن نقاط اتخاذ القرار الأساسية في ما يتعلق بالتصميم النظري لمشروع بناء مرفق جديد لفرع الآلية في أروشا وخطة المشروع وتكلفته الإجمالية المقدرة ومعلومات عما يُبذل من جهود لتقليص مدة المشروع عن المدة المقدرة بخمس سنوات.

٧ - ويقدم هذا التقرير المعلومات المطلوبة. وهو يتضمن أيضا معلومات عن إمكان تشارك الفرع في الموقع مع كيانات أخرى مناسبة في أروشا، ويقدم معلومات مقارنة لكلفة كل من خياري إقامة منشأ مؤقت ومنشأ دائم للمرفق، على نحو ما أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها الأخير عن هذا الموضوع (A/66/807). وأخيرا، يقدم التقرير معلومات مستكملة عن التقدم الكبير الذي أحرز في المشروع حتى الآن.

ثانياً - اختيار الموقع

٨ - لقد كان اختيار موقع لإقامة المرفق عليه هو الأهم على الإطلاق من بين الأنشطة التحضيرية المقرّرة للمرحلة الأولية من المشروع.

٩ - وقد عرضت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة توفير الأرض لمنشأ فرع أروشا وأي منافع ومرافق تلزم الموقع المختار دون تحميل الأمم المتحدة أي كلفة. واقترحت عدة مواقع. وعاينت الآلية المواقع المقترحة وقيّمتها بدعم من مكتب خدمات الدعم المركزية وإدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة، ومن الخدمات الإدارية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

١٠ - وتم تحديد أنسب المواقع في منطقة متاخمة لمدينة أروشا تُعرف باسم لاكيلاكي، على بعد حوالي ١٢ كيلومترا من مركز المدينة وستة كيلومترات من مدخل مطار أروشا. وتقع هذه الأرض فوق هضبة تعلو منحدرا ذا تدرج سلس، على بعد حوالي كيلومتر واحد من الطريق الرئيسي المطوّر. وتبلغ مساحة القطعة حوالي ١٥ فدانا (٦,٠٧ هكتارات)، سيُبنى على حوالي خمسة أفدنة منها (٢,٠٢ هكتار). أما المساحة غير المستغلة فستشكل أصلا نافعا للموقع، ولا سيما من الناحية الأمنية. وتتوافر خطوط المرافق العامة، كالمياه والكهرباء،

على مقربة من الأرض، وسيواصل فريق المشروع التنسيق عن كثب مع الدولة المضيفة لضمان توصيل هذه المرافق إلى المنشأ وفقا للجدول الزمني.

١١ - وأجرت إدارة شؤون السلامة والأمن مسحا دقيقا لموقع لاكيلاكي وأقرّت اختياره. وجرى التأكد في إطار المسح من توافر خدمات الطوارئ ومسارات الإخلاء، كما جرى تقييم المباني القائمة وشبه المكتملة الموجودة في المناطق المجاورة. وجرى كذلك تقييم أثر القرب من مطار أروشا الصغير، وتبيّن أنه أثر محدود يرتبط في المقام الأول بوجود حد أقصى لارتفاع أي هوائيات اتصالات لاسلكية قد يلزم تركيبها. وتم الوقوف كذلك على خطر النشاط البركاني والزلازل في منطقة أروشا، إلى جانب الحالة الاقتصادية والأمنية في المنطقة بوجه عام.

١٢ - ويعرب الأمين العام عن تقديره العميق لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الدولة المضيفة لما بذلته من جهود وما قدمته من مساعدات خلال مرحلة اختيار الموقع، ولقيامها بتقديم مستندات الموقع إلى الأمم المتحدة. والأمم المتحدة بصدد إنجاز عملية استعراض الموقع المقترح وقبوله رسميا.

ثالثاً - التصميم النظري

لمحة عامة عن التصوّر التصميمي

١٣ - بعد تحديد موقع المشروع، قام فريق المشروع بوضع التصميم المعماري للمرفق بشكل مراع للظروف الخاصة بهذا الموقع تحديدا، مع مراعاة تحقيق مجمل الأهداف البرنامجية للآلية، بما في ذلك احتياجاتها على صعيدي ملاك الموظفين والعمليات، وهي الأهداف التي قُدّمت في التقرير السابق للأمين العام (A/66/754).

١٤ - وتلبيةً لطلب الجمعية العامة الإسراع بإنجاز المشروع، أخذت الأمانة العامة على عاتقها، بصورة استثنائية، التحدي الإضافي المتمثل في وضع التصميم النظري بالاستعانة بالقدرات الداخلية دون تحميل المنظمة أي كلفة إضافية، مما أدى إلى تحقيق وفورات في التكلفة الإجمالية للمشروع. وقد أمكن هذا بفضل الدعم الذي قدمه مكتب خدمات الدعم المركزية والمدخلات التقنية التي قدمتها الآلية، إلى جانب المحدودية النسبية لحجم المشروع ودرجة تعقُّده.

تأكيد المتطلبات البرنامجية

١٥ - وُضع التصميم بما يتماشى ومجمل الاحتياجات البرنامجية للمرفق التي لم يطرأ عليها أي تغيير منذ عرضها في تقرير الأمين العام (A/66/754). وتقدّر المساحة الإجمالية للمباني بـ ٠٣٦ ٥ مترا مربعا، وهو ما يتسق كذلك مع التقرير. وتتلخص الاحتياجات الحجمية للمباني (بالأمتار المربعة) في ما يلي:

مبنى المحفوظات	٢ ٦٣٢
مبنى المكاتب	١ ٧٨٤
مبنى المحكمة	٦٢٠
المجموع	**٥ ٠٣٦**

١٦ - وقد تضمنت المتطلبات البرنامجية الواردة في التقرير السابق كذلك المتطلبات التقنية التفصيلية المتعلقة بالمحفوظات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن، وكلها ما زال منطبقا وتمت مراعاته في التصميم الحالي.

١٧ - ويتمحور التصميم حول فناء مفتوح، وذلك من أجل استغلال القوة الطبيعية للموقع بشكل كامل. ويتضمن المرفق الأول بهذا التقرير مسقطاً أفقيا للتصميم ومعالجتين فنيتين تم إعدادهما بواسطة الحاسوب لإظهار الشكل النهائي للمشروع.

١٨ - وروعي في علاقة المجمّع بالموقع تحقيق الانسجام الطبيعي مع التضاريس ذات الانحدار السلس، كما سيشكل الفناء ذو الأضلاع الثلاثة المسمطة إطارا لمنظر جبل ميرو الذي يطل عليه الفناء من ناحية الضلع الرابع المفتوح من جهة الشمال. وإلى جانب تعظيم الاستفادة من الخصائص الطبيعية، فإن تكييف المبنى المقترح مع طبيعة الأرض على هذا النحو سيخفض تكاليف تطوير الموقع إلى الحد الأدنى.

١٩ - وتتوسط الفناء شجرة وحيدة بارزة تشكل النقطة البؤرية للفناء والمباني الثلاثة، مباني المحفوظات والمحكمة والمكاتب. والشجرة رمز للعدالة، ففي العديد من أنحاء القارة الأفريقية تتخذ ''المحكمة'' تقليديا شكل الجلسة المنعقدة تحت ظل شجرة في الهواء الطلق.

٢٠ - ويجمع تصميم المجمع بين معايير الحداثة والخضرنة والكفاءة في الهندسة المعمارية، وهو لا يخلو من إشارات إلى العناصر المعمارية الشائعة في المنطقة، كما يتجلى في الشكل المخروطي لقاعة المحكمة، وفي الكتل المستطيلة المبنية بأسلوب هياكل الطوب والخرسانة المسلحة، وهو النمط السائد في المنطقة. ويجسّد التصميم في مجمله جوهر الآلية التي تثبت جدارتها كنموذج للمؤسسة الصغيرة الكفؤة في مجال العدالة الجنائية الدولية. وتتسم المباني

الثلاثة بالرشاقة والبساطة الشديدة، وروعي في تصميمها أن تكون مرنة ويسهل تعديل أحجام فراغاتها تبعا لمتطلبات الأنشطة المخصصة، وبالتالي فإن مرفق فرع الآلية في أروشا يجسّد رؤية مجلس الأمن لمؤسسة صغيرة وكفؤة وذات طابع مؤقت. وفي الوقت ذاته، فإن محيط المجمّع وطريقة توزيع عناصره بوجه عام يضفيان عليه هالة من الهيبة التي تليق به.

مبادرات الاستدامة

٢١ - ستُطبّق في المشروع أفضل الممارسات المعمول بها حاليا من حيث معايير تصميم وتشييد المباني الخضراء. وهذا سيقلّل من استهلاك الطاقة والمياه وغيرهما من الموارد إلى الحد الأدنى، وهو ما سيقلل بدوره من تكاليف تشغيل المرفق في الأجل الطويل ومن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى حدها الأدنى. وهو سيقلل أيضا من مخلفات البناء إلى الحد الأدنى ويساعد على تحسين ممارسات البناء في المنطقة.

٢٢ - وفي ظل عدم وجود نظام دولي سائد لتقييم المباني الخضراء وعدم وجود معايير لتقييم هذه المباني في المنطقة، لن يحاول المشروع الحصول على شهادة من نظام وطني للتصنيف. ومع ذلك، سيقوم فريق التصميم بتقييم الأداء النسبي للمشروع على أساس عدة من أنظمة التصنيف الوطنية، مثل طريقة التقييم البيئي لمؤسسة بحوث البناء (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)، ونظام التقييم الشامل من أجل كفاءة البيئة العمرانية (اليابان)، ونظام غرين ستار (أستراليا)، والقيادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي (الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث سيسعى إلى بلوغ أعلى مستوى ممكن في كل من هذه النظم.

٢٣ - ونظرا لأن مناخ المنطقة لطيف بطبيعته طوال العام، وأن أساليب التشييد التي تعتمد على الطوب والخرسانة المسلحة هي الشائعة هناك، سيوظف المشروع مفهوما يعرف بالكتلة الحرارية لتقليل الاعتماد على أساليب التدفئة والتبريد الاصطناعية، وبالتالي تقليل استهلاك الطاقة. وفي مبنى المحفوظات على وجه الخصوص، حيث المتطلبات المتعلقة بدرجة حرارة الهواء هي الأكثر صرامة، ستوظّف الجدران السميكة لامتصاص حرارة الشمس أثناء النهار وتخزينها بشكل طبيعي في كتلة الجدار بحيث تدفئ الهواء داخل المبنى ليلا. وستحدث عملية عكسية أثناء النهار، فتشكل الجدران السميكة درعا واقيا يعزل البيئة الداخلية عن حرارة الشمس التي تشتد نهارا فترفع درجة الهواء الخارجي.

٢٤ - وسيجهّز مبنى المحفوظات، الذي سيتخذ شكل هيكل ضخم ذي طابق واحد وسقف مسطح، بمجموعة من لوحات الخلايا الفولطاضوئية كوسيلة سلبية لاستغلال طاقة الشمس الطبيعية في توليد الكهرباء. وتشير التقديرات إلى أن مساحة السقف

البالغة ٦٣٧ ١ مترا مربعا ستستوعب عددا كافيا من الخلايا الشمسية لتلبية احتياجات مبنى المحفوظات من الكهرباء على مدار السنة بنسبة ١٠٠ في المائة. وبالتالي، سيكون المبنى متعادل الأثر من حيث استخدام الطاقة ولن يتطلب أي مصادر إيجابية أخرى للطاقة. ويعدّ هذا الإنجاز الكبير ثمرة البناء على النجاح الذي تحقق في مبنى المكاتب الجديد في نيروبي، وهو يعزز استخدام المصادر السلبية للطاقة باعتبار هذا أفضل الممارسات في هذه المنطقة حيث تتوافر الطاقة الشمسية بكثرة.

٢٥ - وسيكون من خصائص المرفق الأخرى المحققة للاستدامة التجهيزات الهادفة إلى تقليل استهلاك المياه العذبة، مثل المراحيض ذات التدفق المنخفض والتدفق المنظم، ونظام إعادة تدوير المياه المستعملة، حيث يعاد توجيه المياه المستعملة بعد معالجتها للاستخدام في ريّ المسطحات الخضراء بالموقع، والاستعانة في تنسيق الموقع بالنباتات المتوطنة، مما سيقلل من الاحتياج لمياه الري بدرجة كبيرة.

استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة للمبنى

٢٦ - يمتثل تصميم المبنى تماما لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيكون بوسع الجميع استخدام الموقع والمباني، مع التركيز بشكل خاص على الباحثين وغيرهم من أفراد الجمهور، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقات الحركية والسمعية والبصرية والإدراكية.

مبنى المحفوظات

٢٧ - عمل كبير موظفي المحفوظات في الآلية بشكل وثيق مع مكتب خدمات الدعم المركزية لاستعراض وتأكيد التقديرات الأولية لمساحات الفراغات وغير ذلك من المتطلبات التقنية التفصيلية للجزء الخاص بالمحفوظات من المشروع، بما يتسم به هذا الجزء من تخصصية عالية. وسيكون مبنى المحفوظات أكبر المباني الثلاثة. وسيحتوي المبنى على أماكن لإيداع المحفوظات وأماكن لممارسة الأعمال التقنية ومكاتب لموظفي المحفوظات وغرفة قراءة. وستكون المرافق مؤمنة، وسيتولى موظفو المحفوظات مراقبة الدخول والتحكّم فيه ضمانا لأمن وسلامة المحفوظات.

٢٨ - وسيحتوي مبنى المحفوظات على مستودعين: أحدهما كبير لإيداع المحفوظات الورقية ومحفوظات الوسائط المختلطة، والآخر صغير لإيداع مواد الحفظ المغناطيسية والرقمية والفوتوغرافية. وفي كلا المستودعين، ستهيّأ الظروف البيئية المثلى لتخزين المحفوظات في الأجل الطويل، وذلك من خلال التحكم في درجة الحرارة والرطوبة النسبية ونوعية الهواء. ولخصائص الاستدامة الموصوفة في الفقرات من ٢٢ إلى ٢٦ أعلاه أهمية قصوى

بالنسبة إلى مبنى المحفوظات من أجل تقليل التكاليف التشغيلية والاعتماد على النظم الميكانيكية إلى أدنى حد ممكن. وسيجهز المستودعان بالرفوف وغيرها من تجهيزات التخزين التخصصية لتوفير الظروف المادية المثلى لإيداع المحفوظات في الأجل الطويل.

٢٩ - وسيكون بجوار المستودعين أماكن يمارس فيها موظفو المحفوظات الأعمال التقنية من قبيل تنظيف المحفوظات وإصلاحها وتغليفها وتنظيمها وفهرستها. وسيحتوي هذا المكان كذلك على مكاتب لموظفي المحفوظات.

٣٠ - وسيحتوي مبنى المحفوظات كذلك على غرفة للقراءة مجهزة بوسائل تتيح للجمهور، بمن في ذلك الباحثون والمحامون الإقليمون والدوليون، فحص المحفوظات والاطلاع على الكتب والمواد المرجعية الأساسية. وسيجهز المكان بمناضد لتوضع عليها المحفوظات المادية، وأجهزة حاسوب للاطلاع على المحفوظات الرقمية. وسيجهز كذلك برفوف للأدلة الإرشادية الورقية التي تساعد في البحث عن المحفوظات وغير ذلك من المواد المرجعية. وإلى جوار غرفة القراءة، سيكون هناك مكان للإعلام العام، حيث ستودع المحفوظات المادية والرقمية المنشورة وغيرها من المعلومات والمواد المرجعية، إلى جانب المواد التي ستُعرض للجمهور في مناسبات خاصة.

٣١ - وأخيرا، سيضم المبنى وظائف الدعم الأساسية للمجمع، بما في ذلك الأمن والاتصالات وتخزين البيانات والخدمات المساعدة، إلى جانب كافيتريا صغيرة ورصيف للتحميل. وستكون المرافق الخاصة بهذه الأنشطة معزولة تماما عن مرافق المحفوظات.

مبنى المكاتب

٣٢ - صُمّم مبنى المكاتب ليتخذ شكلا مستطيلا مدمجا يحقق أكبر قدر ممكن من المرونة والكفاءة في تنسيق المكاتب. وقد استُرشد في تخطيط مسطحات الأدوار بنفس المتطلبات المكانية الفردية التي اعتُمدت في المشاريع الرأسمالية المماثلة التي نُفذت مؤخرا في الأمانة العامة، إلى جانب مراعاة توفير المنافع المشتركة من قبيل قاعات المؤتمرات وغرف الاجتماعات وأماكن تخزين المؤن وأماكن تصوير المستندات/العمل وأماكن حفظ الملفات.

٣٣ - وينقسم مبنى المكاتب إلى أربعة أجنحة مستقلة، كل منها مفصول عن المنطقة المركزية وعن سائر الأجنحة بجدران وأبواب مجهزة بنظم تحكّم لتلبية متطلبات الخصوصية والأمن، إلى جانب تحقيق الفصل بين الأماكن بالدرجة التي يمليها الطابع القضائي لعمليات الآلية.

٣٤ - وفي ظل الحجم المتغيّر للاحتياجات من الموظفين، ستلبى المتطلبات المكانية، وخاصة عند ورود أفواج كبيرة من الموظفين خلال فترات نشاط المحاكمات، من خلال تطبيق أسلوب أماكن العمل المشتركة، مثل نظام ''فندقة'' المكاتب و/أو التشارك في المكاتب، الذي سيستعاض به عن أسلوب تخصيص حيّز عمل أو مكتب مستقل لكل موظف.

مبنى المحكمة

٣٥ - مع أن مبنى المحكمة هو أصغر المباني الثلاثة، حيث يشكل حوالي ١٢ في المائة فقط من مساحة مرفق فرع أروشا، فإنه سيوفر الحيّز الكافي لتأدية الأنشطة القضائية المنوطة بالآلية.

٣٦ - وقد بذلت جهود كبيرة لتوفير هذا الحيّز المطلوب بطريقة فعالة الكلفة. فعلى سبيل المثال، سيوفّر المبنى ما يكفي من المرونة لاستخدامه كمحكمة أو كقاعة اجتماعات متعددة الأغراض، ذلك أن استخدامه سيختلف باختلاف المهام القضائية المنوطة بالآلية. كما أنه لدى وضع معايير مبنى المحكمة، أخذت في الاعتبار مكامن الكفاءة في قاعات المحكمتين الدوليتين والخبرات المكتسبة فيما يتصل بهذه القاعات، وذلك من أجل تلبية مقتضيات العملية القضائية مع تقليل النفقات. وقد قُسّمت القاعة إلى أربعة مناطق منفصلة، منطقة للجمهور، ومنطقة للقضاة، ومنطقة للادعاء، ومنطقة للدفاع شاملا المتهم. ويتم الوصول إلى كل منطقة عبر مسار منفصل، حتى عند دخول قاعة المحكمة نفسها، وذلك لتقليل الاحتكاك غير اللائق والمخاطر الأمنية إلى الحد الأدنى.

رابعاً - إدارة المشروع والشؤون الإدارية

إدارة المشروع

٣٧ - يقوم الأمين العام المساعد ومسجل الآلية، مستفيدا بالمدخلات التي قدمها رئيس الآلية ومدّعيها العام وبالإرشادات التقنية التي قدّمها مكتب خدمات الدعم المركزية، بدور قيادي في ضمان الامتثال الكامل لأدوات الرقابة المعمول بها في الأمم المتحدة ولضمان تحقيق الكفاءة في إعداد المشروع.

٣٨ - ويساعده في مهمته طاقمه المباشر، وبالأخص رئيس سجل فرع أروشا، الذي يقوم بجملة أدوار من بينها دعم تفاعل المسجل مع الدولة المضيفة والإشراف على المشروع في أرض الموقع.

٣٩ - وتبيّن من الدروس المستفادة من المشاريع الرأسمالية التي نُفذت مؤخرا في الأمانة العامة، بما فيها المخطط العام لتجديد مباني المقر في نيويورك ومرافق المكاتب الجديدة في أديس أبابا ونيروبي، أن هناك حاجة إلى مساعدة إضافية من مدير مشروع متفرغ ومقيم، وذلك لتأدية مهام الإدارة اليومية للمشروع وتنسيق الأنشطة وضمان تنفيذها وفقا للجدول الزمني، مما سيعود على المنظمة بوفورات في نهاية المطاف. وقد بلغت عملية استقدام مدير المشروع مرحلتها النهائية، ومن المتوقع أن ينضم المرشح الذي وقع عليه الاختيار إلى فريق المسجل في آذار/مارس ٢٠١٣، وهو الموعد الذي سيصبح عنده دور مدير المشروع مطلوبا. وحسب ما ورد في التقرير السابق للأمين العام، كانت وظيفة مدير المشروع في الأصل مطلوبة لمدة أربع سنوات و ١٠ أشهر. ونظرا لتقليص الجدول الزمني كما هو موضح في هذا التقرير، ونظرا لوضع التصميم النظري للمشروع بالاستعانة بالقدرات الداخلية وبالتالي انتفاء الحاجة إلى مدير للمشروع خلال تلك الفترة، باتت التقديرات الجديدة تشير إلى أن وظيفة مدير المشروع ستكون مطلوبة لمدة سنتين و ١٠ أشهر فقط.

التشاور مع الأطراف المؤثرة

٤٠ - واصلت الآلية تكثيف تعاونها الوثيق مع مكتب خدمات الدعم المركزية، وهو التعاون الذي بدأ مع بداية المشروع. وقد وفّر المكتب التوجيه والدعم في جميع جوانب تنفيذ المشروع. وتتواصل الآلية والمكتب بصورة منتظمة بواسطة التداول بالفيديو والمحادثات الهاتفية الجماعية والمراسلات، وهما سيستمران في ذلك طوال فترة تنفيذ المشروع. وقد تم دمج اجتماعات التنسيق مع البعثات الإبلاغية التي تقوم بها الآلية إلى نيويورك والبعثات التي يقوم بها المكتب إلى أروشا ولاهاي لأغراض استعراض مواقع البناء المحتملة وتقديم الدعم التقني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر المكتب في مساعدة الآلية على التنسيق مع أهم الأطراف المؤثرة في المشروع بالأمانة العامة، ولا سيما إدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ومكتب الشؤون القانونية.

٤١ - وواصلت المحكمتان تقديم المساعدة التقنية للمشروع، ولا سيما في مجالات الأمن، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والميزانية، والموارد البشرية، والمشتريات، وذلك ضمن الإطار الأعم للدعم الإداري الذي تقدمانه إلى الآلية.

ترتيبات الشراء

٤٢ - تتخذ الآلية في الوقت الحالي الخطوات اللازمة لضمان أن تتم عمليات شراء خدمات الهندسة المعمارية والتشييد بأكثر الطرق الممكنة انضباطا زمنيا وكفاءة. وقد خلصت الأمانة

العامة إلى أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يتمتع بوضع يجعله الأقدر على الاضطلاع بعمليات الشراء هذه، وذلك على ضوء التشاور والتحليل المستفيضين فيما يتصل بالاعتبارات الرئيسية التالية: مستوى التقليص التدريجي لحجمي المحكمتين، مما يجعلهما غير قادرتين على تأمين الموارد الكافية عبر مختلف مراحل عملية الشراء؛ ومستوى الخبرة المطلوب للقيام بعملية شراء من هذا النوع؛ والقرب من موقع البناء بالدرجة الكافية.

إمكان التشارك في الموقع

٤٣ - ترحّب الآلية بخيار التشارك في الخدمات و/أو المواقع أينما كان هذا محققا للكفاءة والاقتصاد والأمن. غير أن الأمين العام يلاحظ أنه لا توجد في أروشا وكالات أو هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة لديها ملاك موظفين بحجم يُعتدّ به (كالمكاتب الفرعية أو أفرقة الاتصال) ولديها منشآت تفي بالغرض بحيث يمكن للآلية أن تتشارك معها في الحيّز. وبحسب ما تبيّن من تقييم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومكتب خدمات الدعم المركزية وأكدته الدولة المضيفة، لا توجد في أروشا منشآت تفي بالمتطلبات الوظيفية والبرنامجية لعمليات الآلية التي تشمل إدارة المحفوظات ومباشرة إجراءات قضائية شديدة الحساسية والتعقّد.

٤٤ - ولا تعتبر الآلية استعارة قاعة محكمة من مؤسسة أخرى من الخيارات الممكنة. ففي ظل تعقّد وطول أمد القضايا الواقعة ضمن اختصاص الآلية، وفي ظل الصعوبات التي تجابَه في استقدام الشهود من شتى مناطق أفريقيا وسائر أنحاء العالم، ومعظمهم مشمول بتدابير الحماية، ربما يكون للاستعانة بقاعة محكمة مملوكة لطرف ثالث تأثير شديد على الجدول القضائي للآلية، مما قد يمسّ بالحق في المحاكمة العادلة ويتسبب في حدوث تأخيرات مكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، قد ينطوي هذا على مخاطر أمنية قد تجعل هذا الخيار النظري مستحيل التطبيق من الناحية العملية. وسيتم تفكيك قاعات المحكمة الموجودة حاليا لدى المحكمة الدولية لرواندا في إطار إخلاء الأمم المتحدة لمركز أروشا الدولي للمؤتمرات. وعلاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة ليست لديها أي سيطرة على المتطلبات البرنامجية والتقنية أو الجداول الزمنية المتصلة بأي محاكم أخرى قد يكون من المزمع إنشاؤها في منطقة أروشا.

إدارة المخاطر والإبلاغ عنها

٤٥ - لأغراض إدارة مخاطر المشروع، سيعدّ فريق إدارة المشروع سجلا للمخاطر ويتعهّده بحيث تتضمّن تقارير المشروع الدورية جدولا للمخاطر وما قد ينشأ عنها من آثار وانعكاسات على تكلفة المشروع. وسيحدد سجل المخاطر جميع المخاطر المحتملة ذات الصلة بالمسائل التقنية ومسائل الجودة والجدول الزمني والميزانية. وسيُعبّر عن المخاطر كميا

لتحديد ما إذا كان احتياطي الطوارئ والمبلغ المرصود في الميزانية كافيين. وسيتم بصفة دورية إبلاغ جميع الأطراف المؤثرة بنتائج أعمال الرصد التي تتم في إطار إدارة المخاطر.

خامسا – الجدول الزمني للمشروع

٤٦ – تلبيةً لطلب الدول الأعضاء تقليص مدة أعمال التشييد مع الحرص على ممارسة الإشراف الفعال على المشروع، اتُّخذ عدد من الإجراءات من جانب فريق المشروع الذي يرأسه الأمين العام المساعد ورئيس قلم الآلية ويتألف من ممثلين عن الآلية ومكتب خدمات الدعم المركزية. فأولا، قام الفريق استثنائيا بوضع التصميم النظري بالاستعانة بالموارد الداخلية المتاحة. وما كان هذا ليتسنى لولا البساطة الشديدة للمشروع والمحدودية النسبية لحجمه. وتم إعداد التصوّر النظري لتقديرات تكاليف هذا التصميم قبل الموعد المقرر في الجدول الزمني بأربعة أشهر، وهو ما قلّص الجدول الزمني بمدّة مكافئة، وإن كان هذا لا يعني انتفاء الحاجة إلى الاستعانة بخدمات مكتب هندسة معمارية خارجي لإعداد مستندات التشييد التفصيلية، ولتأدية مهام إدارة التشييد، وللاضطلاع بمسؤولية المهندس المعماري المقيّد رسميا في السجلات. وتمكّن الفريق كذلك من تقليص المدّة المخصّصة لإنجاز التفاوض على العطاءات المقدّمة وبدء التحريك بواقع شهرين، ومن تقليص المدة المخصّصة لأعمال التشييد بواقع تسعة أشهر. وقد أمكن هذا بفضل التقدم الذي أُحرز في مرحلتي اختيار الموقع ووضع التصميم النظري. وبما أن الموقع المختار أرض فضاء غير مستغلة، فهو لن يتطلب أعمال هدم أو أعمال كبرى لتسوية الأرض. ونتيجة لذلك باتت المدّة اللازمة لتجهيز الموقع وتطويره معروفة إلى حد كبير، وبالتالي قُلّصت المدة التي ستستغرقها مرحلة التشييد. وكانت المحصلة تقليص الجدول الزمني للمشروع برمّته من خمس سنوات وثلاثة أشهر إلى أربع سنوات.

٤٧ – ويرى فريق المشروع أن الجدول الزمني المقلّص للمشروع هو جدول قابل للتطبيق. غير أنه سيلزم كذلك رصد الموقف عن كثب تحسّبا لأي عوامل خارجية غير منظورة قد تنشأ والعمل على التخفيف من أثر هذه العوامل. ويلاحَظ أن بعض المشاريع المماثلة التي نُفذت في المنطقة استغرق أكثر من خمس سنوات، ولا سيما مرفق المكاتب الجديد في نيروبي، وفي الآونة الأخيرة مشروع مقر جماعة شرق أفريقيا في أروشا الذي استغرق سبع سنوات من بدء المشروع حتى إنجاز أعمال التشييد. غير أن كلا من هذين المشروعين قد أُدخلت عليه تغييرات كبيرة فيما يتصل بنطاق المشروع، إما خلال مرحلة التصميم أو بعدها. والفريق بصدد استخلاص الدروس المستفادة من التجارب السابقة، وهو سيدير مخاطر المشروع الحالي عن كثب.

٤٨ – ويرد في الشكل أدناه موجز للجدول الزمني للمشروع.

الجدول الزمني لبناء المرفق الجديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا

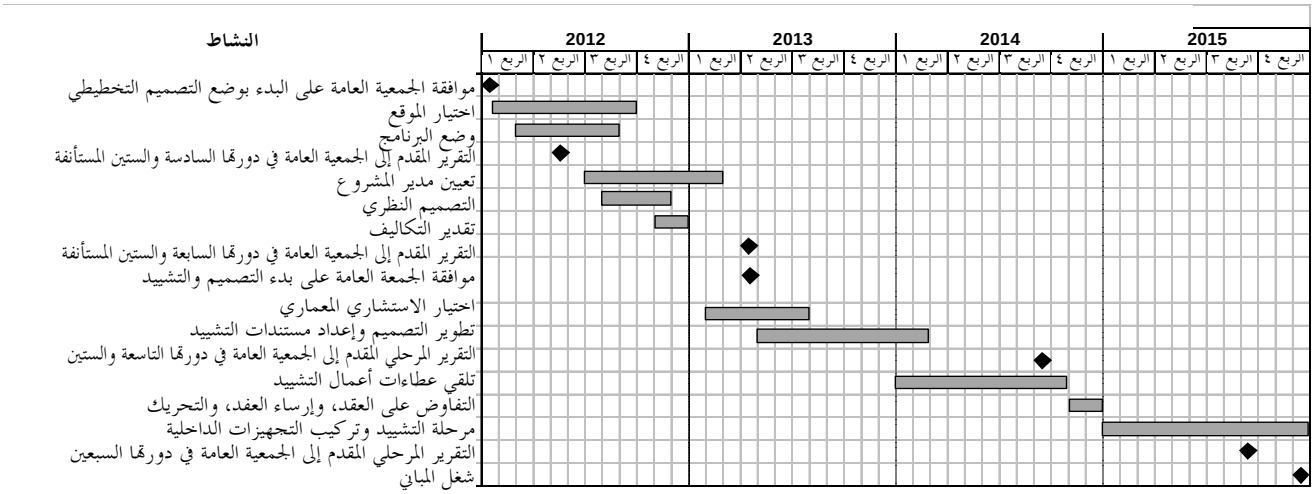

سادسا – التكاليف التقديرية التفصيلية

٤٩ – عقب الانتهاء من التصميم النظري، تم حساب التكاليف التقديرية التفصيلية بواسطة شركة متخصّصة في المقايسات تحت إشراف فريق المشروع. وتم إعداد المقايسة على ضوء القيم المستمدة من رسومات التصميم، وباستخدام بيانات التكاليف الخاصة بالمكوّنات/بنود الأعمال الحرفية التالية: الأساسات، والبنية الفوقية، والتسييج الخارجي، والأسقف، وأعمال التشييد الداخلية، ونظم المناولة، وأعمال السباكة، والتدفئة والتهوية وتكييف الهواء، والحماية من الحرائق، والأعمال الكهربائية، وأعمال الموقع الخارجي. واعتُمد في المقايسة على بيانات دقيقة لتكاليف هذه البنود في المنطقة، مع الاعتماد بشكل خاص على الخبرة التي اكتسبتها المنظمة مؤخرا في مشروع بناء مرفق المكاتب الجديد في نيروبي.

٥٠ – وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بـ ٣٦٢ ٧٣٧ ٧ دولارا، شاملة تكاليف التشييد وأعمال الموقع وأتعاب الهندسة المعمارية والإشراف على المشروع وإدارته وسفر الموظفين لتقديم المساعدة التقنية.

٥١ – ولا تشمل هذه التكلفة التقديرية احتياطي الطوارئ الذي حُدّد لهذا المشروع بنسبة ١٥ في المائة. فعلى ضوء الدروس المستفادة من المشاريع الرأسمالية التي نفذتها المنظمة في السنوات الأخيرة، يجب رصد احتياطي للطوارئ لتغطية أي ظروف غير منظورة قد تطرأ على المشروع، كالظروف الميدانية أو الخطأ والسهو من جانب المهندس المعماري أو غير

ذلك من المشاكل التعاقدية غير المتوقعة. ويوصي الأمين العام بتطبيق هذا النهج في المشروع، على أن يكون مفهوما أن أي رصيد غير منفق يتبقى من احتياطي الطوارئ عند انتهاء المشروع سيُردّ إلى الدول الأعضاء. وبذا تساوي التكلفة الإجمالية للمشروع، شاملة احتياطي الطوارئ الذي يمثل نسبة ١٥ في المائة، مبلغا قدره ٧٣٣ ٧٨٧ ٨ دولارا.

٥٢ - ويرد في الجدول أدناه توزيع عناصر التكلفة التقديرية.

التكلفة التقديرية لبناء المرفق الجديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا

(بدولارات الولايات المتحدة)

تكاليف التشييد	
مبنى المكاتب	١ ٧٦٨ ٥٨٢
مبنى المحفوظات	٢ ٦٥٣ ٤٨٣
مبنى المحكمة	٩٤٤ ٤٢٤
أعمال الموقع والساحات الخارجية لانتظار السيارات	٩٩٩ ٣٩٨
المجموع الفرعي	**٦ ٣٦٥ ٨٨٧**
تكلفة أتعاب الهندسة المعمارية وإدارة المشروع	
أتعاب الهندسة المعمارية[أ]	٦٣٦ ٥٨٩
الإشراف على المشروع وإدارته[ب]	٦٣٥ ٨٠٠
تكاليف السفر[ج]	٩٩ ٠٨٦
المجموع الفرعي	**١ ٣٧٢ ٢٦٣**
تكاليف المشروع الإجمالية (بدون احتياطي الطوارئ)	**٧ ٧٣٧ ٣٦٢**
احتياطي الطوارئ[د]	١ ٠٥٠ ٣٧١
تكاليف المشروع الإجمالية (شاملة احتياطي الطوارئ)	**٨ ٧٨٧ ٧٣٣**

(أ) يعكس هذا البند تكاليف التعاقد مع مكتب استشاري معماري خارجي لإعداد مستندات التشييد التفصيلية وتأدية مهام إدارة التشييد والاضطلاع بمسؤوليات المهندس المعماري المقيّد في السجلات.

(ب) يعكس هذا البند تكلفة الاستعانة بمدير للمشروع يتولى أعمال الإدارة والتنسيق اليومية لأنشطة المشروع.

(ج) يعكس هذا البند تكلفة تنقّل الموظفين بين نيويورك ولاهاي وأروشا لتقديم المساعدة التقنية للمشروع.

(د) حُسب الاحتياطي كنسبة ١٥ في المائة من تكاليف التشييد وأتعاب الهندسة المعمارية (المحسوبة كنسبة من تكاليف التشييد).

٥٣ - وتلبية لطلب الجمعية العامة، أجرى الأمين العام تحليلا مقارنا لتكلفة المتر المربع لكل من خياري إقامة منشأ مؤقت ومنشأ دائم. ووفقا للتقديرات الواردة أعلاه، تبلغ التكلفة في حالة إقامة منشأ دائم ٢٦٤ ١ دولارا للمتر المربع لأعمال التشييد، أو ٧٤٥ ١ دولارا للمتر المربع إذا حُسبت جميع تكاليف المشروع الأخرى (أتعاب الهندسة المعمارية وإدارة المشروع واحتياطي الطوارئ). أما في حالة إقامة منشأ مؤقت، تبلغ التكلفة ١١٧ ١ دولارا للمتر المربع كتكلفة تشييد، أو ٥٦١ ١ دولارا للمتر المربع كتكلفة كلية شاملة جميع تكاليف المشروع. أي أن فرق التكلفة يمثل خفضا محتملا لتكاليف التشييد بنحو ١٢ في المائة.

٥٤ - وسيكون تحقيق هذه التخفيضات المحتملة عن طريق خفض الجودة بوجه عام في عدد من مكوّنات المباني، بما في ذلك التسييج وأعمال التشييد الداخلية والتشطيبات والإضاءة الداخلية والخارجية وأعمال الموقع الخارجية. ولا يُتوقّع تحقيق أي وفورات في تكلفة هيكل المبنى، ويُتوقّع تحقيق وفورات ضئيلة للغاية في تكاليف الأعمال الميكانيكية والكهربائية، وذلك نظرا لمتطلبات الأمن والسلامة اللازمة للمشروع. وهذا متوافق مع تجارب الأمانة العامة الأخيرة في تشييد المباني المؤقتة، وعلى الأخص مبنى المرج الشمالي في مقرّ الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فرق التكلفة بين إقامة منشأ دائم وإقامة منشأ مؤقت هو فرق ضئيل، وذلك نظرا لبساطة التصميم النظري للمباني، حيث الاعتماد على الكتل الرشيقة النمطية.

٥٥ - غير أن خفض التكلفة ليس سوى توفير في التكلفة الأولية. فالمنشأ المؤقت سينطوي على تكلفة أكبر على مدى عمره، وخاصة في ظل الطابع التخصّصي للمبنى. وسينطوي المبنى المؤقت على تكلفة تشغيل وصيانة أكبر على مدى عمره في بنود من قبيل تكاليف المرافق العامة وتكاليف إحلال وصيانة التشطيبات الداخلية والخارجية نظرا لتدني جودتها. وفي نهاية المطاف، سيكون هذا الخيار أعلى كلفة للمنظمة. وبناء على ذلك لا يوصي الأمين العام بإقامة منشأ مؤقت بدلا من المنشأ الدائم.

سابعا - ترتيبات التمويل

٥٦ - خصصت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٠/٦٦ ألف مبلغا أوليا قدره ٣ ملايين دولار للمشروع. ووفقا للجدول الزمني، يُتوقّع أن يكون مبلغ ٠٢٠ ٣٦٢ دولارا قد أُنفق بحلول نهاية عام ٢٠١٣، ليتبقّى رصيد بقيمة ٩٨٠ ٦٣٧ ٢ دولارا سيلزم استخدامه خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ (انظر خطة التكاليف التفصيلية في المرفق الثاني).

٥٧ - وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة إلى مشاريع التشييد التي نُفّذت مؤخرا مثل مشروعي مرافق المكاتب الجديدة في نيروبي وأديس أبابا، استُخدم حساب خاص متعدد السنوات لأغراض المعالجة المحاسبية لنفقات مشاريع التشييد الكبرى الجارية. وبما أن تشييد المرفق الجديد في أروشا لن يكتمل قبل نهاية عام ٢٠١٥ وفقا للجدول الزمني المقلّص أخيرا، يقترح الأمين العام أن يُستخدم لهذا المشروع حساب خاص متعدد السنوات على غرار المشاريع الأخرى المذكورة. وسيتم إبلاغ الجمعية العامة سنويا بنفقات المشروع وحالته ضمن تقرير الأمين العام.

٥٨ - وستقوم الأمانة العامة عند إعداد الميزانية المقترحة للآلية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بتحديث باقي قيمة احتياجات التكلفة الإجمالية للمشروع منقوصا منها المبلغ الذي سبق تخصيصه بقيمة ٣ ملايين دولار بموجب القرار ٦٦/٢٤٠ ألف، وذلك كي يُطلب في سياق تلك الميزانية تخصيص مبلغ إضافي لتغطية باقي تكاليف المشروع.

ثامنا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٥٩ - مطلوب من الجمعية العامة ما يلي:

(أ) أن تحيط علما بالتقدم المحرز في المشروع خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛

(ب) أن تحيط علما بالتصميم النظري للمشروع وبجدوله الزمني المنقح وبتقديرات تكلفته الإجمالية، وأن تأذن بالأنشطة المتصلة بجميع مراحل المشروع، بما فيها مرحلة التشييد؛

(ج) أن تحيط علما بأنه سيتم إدراج احتياجات إضافية للمشروع في الميزانية المقترحة للآلية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛

(د) أن تقرّر استخدام حساب خاص من الحسابات المتعددة السنوات المستخدمة في مشاريع التشييد الجارية لأغراض المعالجة المحاسبية لنفقات المشروع، وأن يتم إبلاغ الجمعية سنويا بحالته ضمن تقرير الأمين العام إلى حين الانتهاء من المشروع.

المرفق الأول

المسقط الأفقي للمرفق الجديد ومعالجتان فنيتان للشكل النهائي للمرفق

المسقط الأفقي

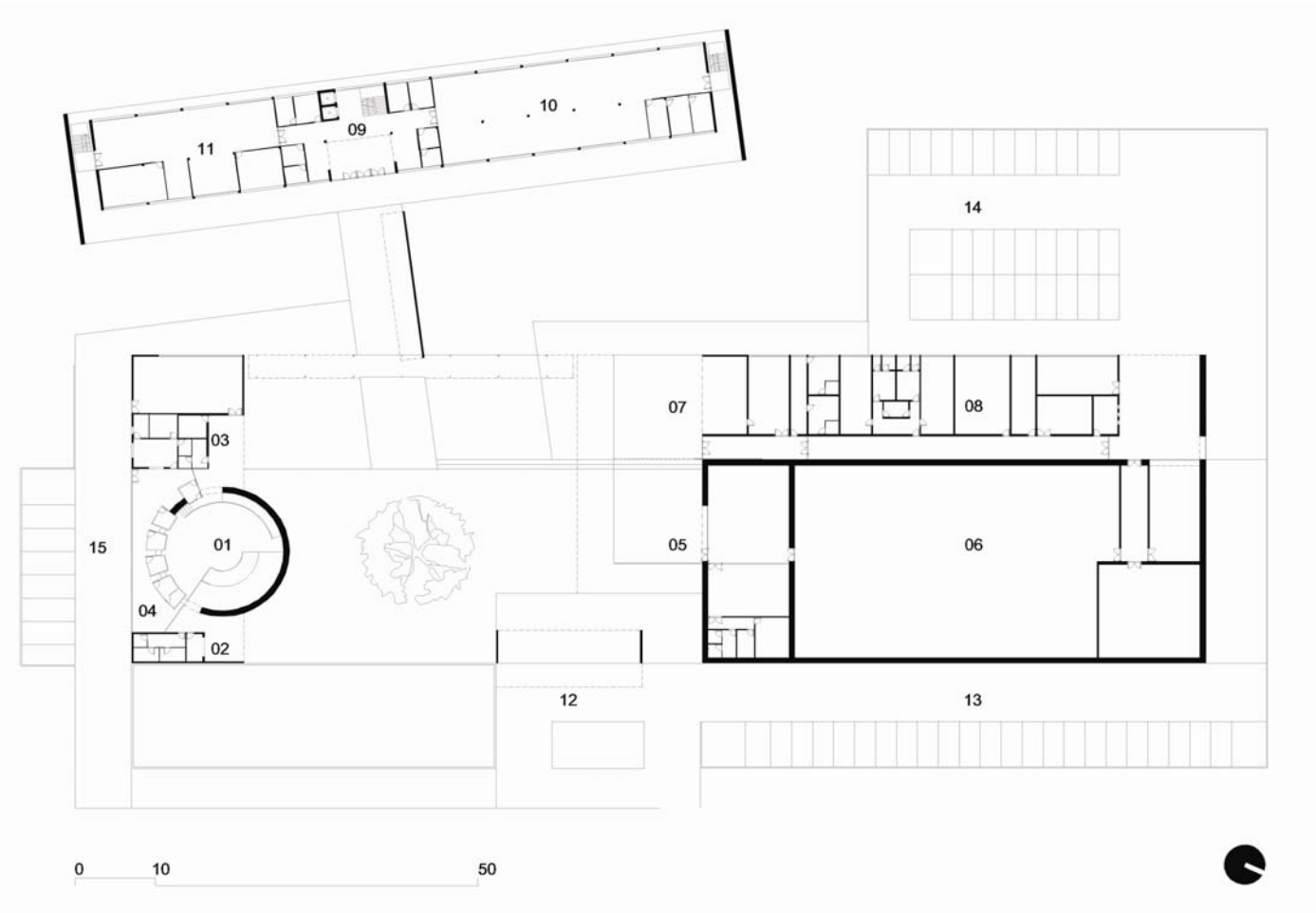

المفتاح:

01 قاعة المحكمة
02 خدمات قاعة المحكمة، الجزء المفتوح للجمهور
03 خدمات قاعة المحكمة، الجزء المغلق
04 خدمات قاعة المحكمة، جزء التجهيزات التقنية
05 مبنى المحفوظات، الجزء المفتوح للجمهور
06 مبنى المحفوظات، الجزء المغلق
07 كافتيريا
08 مبنى الخدمات
09 مبنى المكاتب، الجزء المفتوح للجمهور
10 مبنى المكاتب، الجناح الشرقي
11 مبنى المكاتب، الجناح الغربي
12 رصيف التحميل
13 موقف سيارات الزوار
14 موقف سيارات الموظفين، المكاتب
15 موقف سيارات الموظفين، المحكمة

منظور لمبنى المحكمة من جهة المدخل الرئيسي

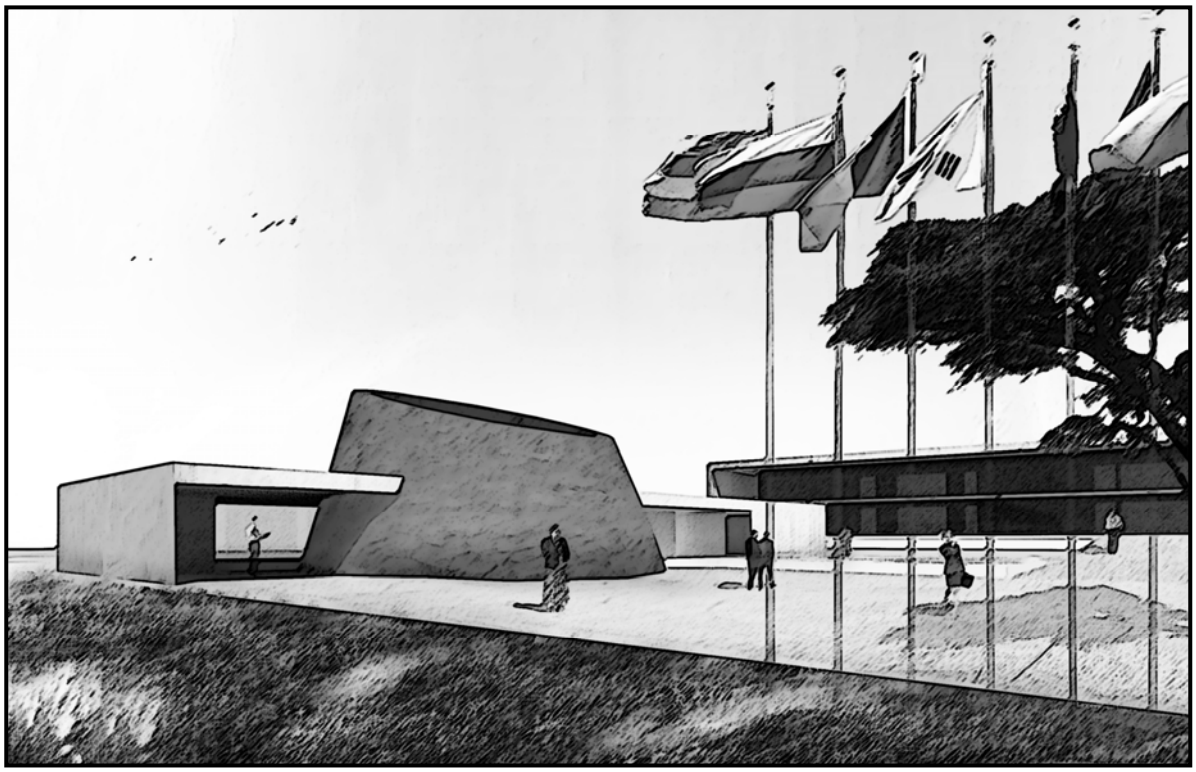

منظور أكسونومتري لعموم المرفق من جهة الشمال الغربي

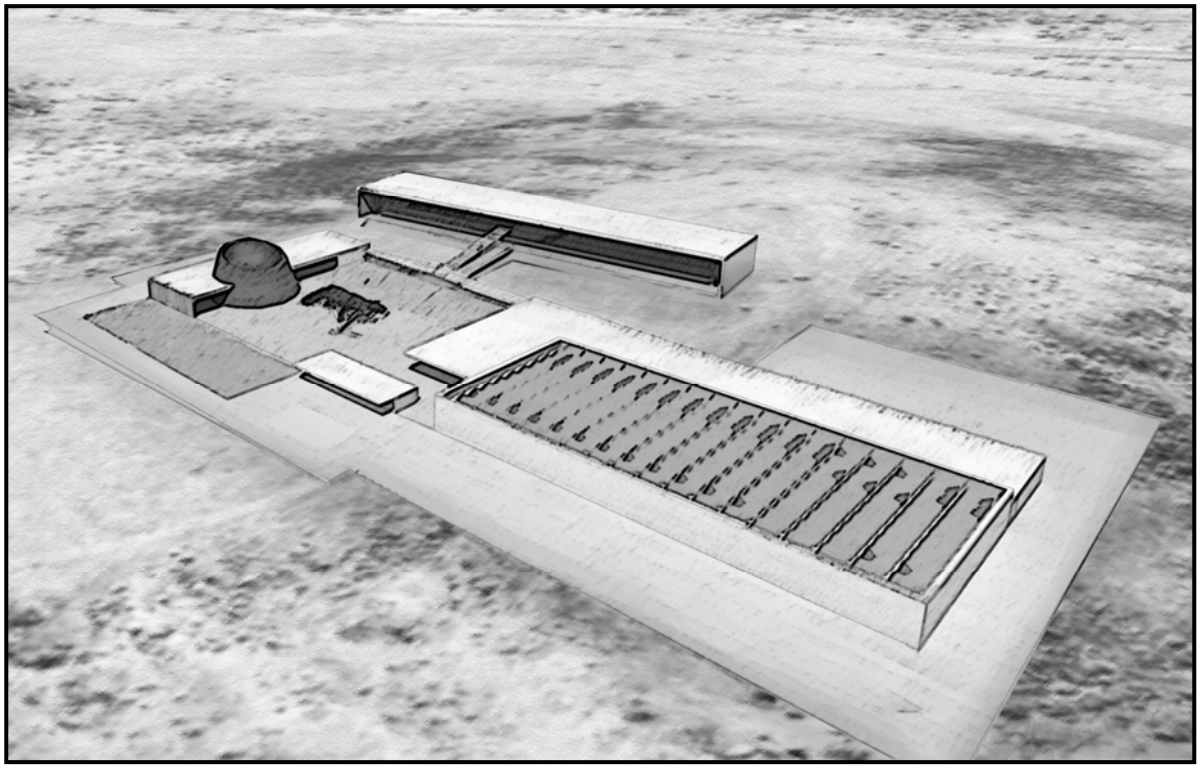

المرفق الثاني

خطة تكاليف بناء المرفق الجديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا

(بدولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المجموع
تكاليف التشييد	—	٦٣٦ ٥٨٩	٥ ٧٢٩ ٢٩٨	٦ ٣٦٥ ٨٨٧
تكاليف الهندسة المعمارية وإدارة المشروع				
رسوم الهندسة المعمارية	١٢٧ ٣١٨	٢٥٤ ٦٣٥	٢٥٤ ٦٣٥	٦٣٦ ٥٨٩
الإشراف على المشروع وإدارته	٢١١ ٩٣٣	٢١١ ٩٣٣	٢١١ ٩٣٣	٦٣٥ ٨٠٠
السفر	٢٢ ٥٠٦	٣٥ ٢٧٨	٤١ ٣٠٢	٩٩ ٠٨٦
المجموع الفرعي	**٣٦١ ٧٥٧**	**٥٠١ ٨٤٧**	**٥٠٧ ٨٧١**	**١ ٣٧١ ٤٧٥**
تكاليف المشروع الإجمالية (بدون احتياطي الطوارئ)	**٣٦١ ٧٥٧**	**١ ١٣٨ ٤٣٦**	**٦ ٢٣٧ ١٦٩**	**٧ ٧٣٧ ٣٦٢**
احتياطي الطوارئ	—	١٢٠ ٩٩١	٩٢٩ ٣٨٠	١ ٠٥٠ ٣٧١
التكلفة الإجمالية (شاملة احتياطي الطوارئ)	**٣٦١ ٧٥٧**	**١ ٢٥٩ ٤٢٧**	**٧ ١٦٦ ٥٤٩**	**٨ ٧٨٧ ٧٣٣**